



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

نحو مصالحة شاملة

إجراء الانتخابات العامة "تشريعية ورئاسية ومجلس وطني" هي خطوة مهمة طالت انتظارها، وبعد صدور المرسوم الخاص بذلك نستطيع القول إننا أصبحنا على أبواب تنفيذ هذه الخطوة وتجديد الشريعات الفلسطينية.

وهنا نشد انتباه القارئ الكريم لبعض أهم القضايا الواجب تسويتها قبيل الانتخابات ومنها: ضرورة اقدم السلطة على إطلاق ملف الحريات العامة بالضفة الغربية، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، والتوقف الفوري عن ملاحقة خلايا مقاومة المحتل، وتهيئة الأجواء العامة بالضفة لتكون بيئة صالحة ومشجعة على الانتخابات، وتسوية أوضاع الموظفين من أبناء غزة ورفع الظلم الوظيفي عنهم أسوة بزملائهم من الضفة الغربية، وإلغاء كل الإجراءات العقابية التي فرضتها السلطة على قطاع غزة خلال السنوات الماضية.

ليس المطلوب انجاز الانتخابات التشريعية فقط ثم التوقف عند هذا الحد لأن الحالة الفلسطينية القائمة لا يصلحها انتخاب مجلس تشريعي فقط لأنه لن يكون بمقدوره انجاز المهمة الأكبر وهي المصالحة العامة والشاملة وتوحيد مؤسسات السلطة وانهاء الانقسام والاعداد لمرحلة الدولة والمساهمة في مخططات واستراتيجيات التحرير والتخلص من الاحتلال.

مخاطر وتحديات

ومن القضايا المهمة التي من المتوقع أن تمثل تحدي خطير أمام عجلة الانتخابات هي: الاشراف على الانتخابات في كل من غزة والضفة، والمحكمة المخولة بالبث في قضايا الانتخابات والطقون المتوقع تقديمها لتلك المحكمة بالإضافة لإمكانية إجراء تلك الانتخابات في القدس المحتلة، ثم احترام النتائج سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي والدولي وخاصة أمريكياً وإسرائيلياً.

المخاطر والتحديات أعلاه وأخرى لا يتسع المقام لذكرها هي محط اهتمام وبحث قادة الفصائل الفلسطينية التي ستجتمع في القاهرة قريباً بهدف الاتفاق على التفاصيل الإجرائية والخطوات التنفيذية لعقد الانتخابات.

وهنا ننصح قادة الفصائل بضرورة التحلي بالمسؤولية الوطنية الكاملة والعالية من أجل المصلحة العليا للشعب الفلسطيني وتغليبها على المصالح الضيقة والحزبية والفصائلية بهدف الاقتراب أكثر من تحقيق حلم شعبنا بإنجاز الانتخابات.

كذلك لا بد من المضي قدماً نحو الاتفاق على كل التفاصيل التي من شأنها تشكيل عقبات أو معوقات في طريق الانتخابات، والسير باتجاه استكمال المسيرة الانتخابية لنصل للرئاسية والمجلس الوطني ومن ثم إنهاء الانقسام ولم شمل الشعب.

مهام كبرى

وبعد الانتخابات التشريعية يجب على الفرقاء مواصلة الطريق واستكمال المشوار نحو إتمام قضايا وطنية كبرى منها: استكمال تشكيل المجلس الوطني والذي هو بمثابة برلمان منظمة التحرير وبالتالي برلمان الدولة الفلسطينية، لنكون جاهزين كدولة لو تحت الاحتلال، ثم التفرغ لإصلاح منظمة التحرير لتشمل باقي الفصائل وخاصة فصائل المقاومة وفي مقدمتها حركتي حماس والجهد الإسلامي لتكون بحق مظلة لكل الفلسطينيين وممثل حقيقي لشعبنا كافة.

يلي ذلك مهمة اصلاح السفارات والقنصليات الفلسطينية بالخارج وانهاء حالة التفرد بالقرار والاستهتار بمصالح الجاليات الفلسطينية، علماً بأنه قد وصل الأمر ببعض السفارات لدرجة التآمر على بعض فلسطيني الشتات والاستعانة بسلطات البلدان التي يقيمون فيها لأجل التسبب بالضرر لهم.

من الواجب الوطني الملح استبدال السفراء والقناصل والدبلوماسيين الذي قضاوا فترات طويلة في مواقعهم؛ وكذلك الذين ثبت تورطهم بقضايا فساد على اختلاف أشكالها، وتزويد السفارات بالكفاءات الوطنية الفاعلة والمشهود لها بالخبرة ونظافة اليد، ليصبح بمقدور الدبلوماسية الفلسطينية خدمة فلسطين والفلسطينيين بشكل حقيقي وعكس الصورة الجيدة عن شعبنا لدى الشعوب والحكومات والدول الأخرى.

في الذكرى "12" لاستشهاده وتأكيداً للسير على دربه

رئاسة ونواب التشريعي يزورون عائلة الشهيد النائب سعيد صيام



الأمن في فلسطين وحمى المواطن، وأسس أجهزة تحمل عقيدة أمنية وطنية بامتياز.

وأضاف بقوله: "نحن اليوم بهذه الزيارة نقطع عهداً على أنفسنا أن نظل الأوفياء لدماء الشهداء، وأن نبقى على دربهم ونحفظ وصيتهم في الدفاع عن الأرض والإنسان الفلسطيني".

وأكد بحر: أن شعبنا الفلسطيني ومقاومته لن تنسى كل الشهداء الذين رسموا درب التحرير بدمائهم، مشدداً على مواصلة السير نحو تحرير فلسطين وطردهم عن أرضنا.

زار رئيس المجلس التشريعي بالإناابة أحمد بحر؛ عائلة النائب الشهيد سعيد صيام، بمناسبة الذكرى الثانية عشر لاستشهاده، رافقه كلا من النواب: محمد فرج الغول، يوسف الشرافي، محمد شهاب، وأمين عام المجلس التشريعي ثروت البيك، وكان عدد من وجهاء العائلة وأبناء الشهيد في استقبالهم.

وأشار بحر: إلى أن زيارة عائلة وزير الداخلية الشهيد النائب سعيد صيام؛ تأتي في إطار الوفاء لدماء الشهيد الذي اغتالته يد الغدر الصهيونية، لافتاً إلى أن القائد صيام؛ كان وطنياً مخلصاً وأرسى قواعد

لجنة الصياغة تناقش مشروع قانون حماية الأموال العامة وتعديل قانون التقاعد



مقترح تعديل قانون التقاعد

وأضاف الأغا: أن اللجنة ناقشت أيضاً مقترح تعديل قانون التقاعد رقم "7" لعام 2005، والمُحال من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والرامي إلى تصويب واستدراك بعض أوجه القصور التي اعترت القانون، وإضافة مواد جديدة تتعلق بإنصاف الموظف بعد إحالته للتقاعد، وتنظيم أحكام جديدة تتعلق بالتقاعد المبكر للموظفين المدنيين والعسكريين.

وأكد أن مشروع تعديل القانون سيخضع لمناقشات مجتمعية ودراسات مالية من حيث التكلفة وقياس الأثر المالي للقانون، وكما أنه سيحال للجان المختصة لاستيفاء الإجراءات قبيل عرضه على المجلس التشريعي.

ناقشت لجنة صياغة التشريعات في المجلس التشريعي مشروع قانون حماية الأموال العامة، ومقترح تعديل قانون التقاعد وذلك خلال اجتماع عقده مؤخرا بحضور أعضاءها كافة، وسيتم تحويلهما للجان المختصة أو إنضاجهما تمهيداً لرفعهما للمجلس التشريعي.

مشروع قانون حماية الأموال العامة

وقال مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا: "إن اللجنة بحثت مقترح مشروع قانون حماية الأموال العامة والذي يهدف إلى تحصين الأموال العامة وإضفاء حماية قانونية لها من خلال جملة من الإجراءات الإدارية والقضائية، مبيناً أن مشروع القانون سيعرض للمناقشة العامة بعد استيفاء الإجراءات القانونية والصياغة اللازمة.



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

■ تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

د. أحمد بحر: ندعم إجراء الانتخابات على أسس قانونية سليمة



التفاصيل <<< 02

التشريعي يصدر تقريره السنوي لعام 2020م

02

اللجنة الاقتصادية تبحث إعادة فتح الأسواق الشعبية

03

نواب الضفة: على السلطة وقف الاعتقالات السياسية وتهيئة الأجواء لانتخابات نزيهة

06

لجنة التربية تدعو وزارة التعليم لاستئناف الدراسة الوجيهة

07

بالتعاون مع وزارة الأسرى وفصائل المقاومة "نحن مع انتخابات قانونية نزيهة، في ظل منظومة قضائية نزيهة وليست ممنهجة، ومع لجنة تحضر للانتخابات تضم كافة شرائح ومناطق الوطن، لنسير سويا في طريق الوحدة الوطنية بخطى ثابتة".

بالإنابة د. بحر " كيف يمكن للانتخابات أن تنجح والأسرى وأسر الشهداء مقطوعة روابتهم، وغزة محاصرة؟!، داعيا لتهيئة الأجواء من أجل إجراء الانتخابات في أجواء وحدوية وتصالحية. وتابع د. بحر في وقفة تضامنية مع الأسرى نظمها المجلس التشريعي

قال رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر: "إننا مع الانتخابات ومع وحدة الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب أن تعالج بعض الملفات ومن بينها إعادة الحقوق للأسرى المقطوعة روابتهم". وأضاف رئيس المجلس التشريعي

المجلس التشريعي يقر قانون التصديقات بالقراءة الأولى



ولفت النائب الغول: إلى أن القانون يوضح التصديق وآليته ويعرفه بأنه ما تقوم به وزارة العدل وفق أحكام القانون إلى تأييد صحة التوقيعات والاختتام في المستندات المختلفة التي تقدم لها من أصحاب المعاملة أو من ينوب عنهم، ومن ثم تسجيلها بعد التحقق منها، منوها أن اللجنة القانونية تعكف حاليا على إعدادها للقراءة الثانية لعرضه على المجلس قريبا.

صدرت عن الاحتلال الصهيوني والناظمة لعمليات التصديق". وأضاف أن المشروع المقترح يساهم في معالجة العديد من الإشكاليات القانونية التي شابته عملية التصديق للمستندات، ويستدرك الكثير من الإشكاليات الإجرائية والعوائق التي يعاني منها موظفي التصديقات أثناء ممارسة أعمالهم اليومية.

أقر المجلس التشريعي قانون التصديقات المقدم من اللجنة القانونية، بالقراءة الأولى حسب الأصول؛ وذلك خلال جلسته الخاصة التي عقدها يوم الأربعاء الماضي 13 يناير الجاري. وقال رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول: "إن مشروع القانون يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يرسى إطارا قانونيا حديثا؛ ويلغي الأوامر العسكرية التي

أكد أهمية الانتخابات على قاعدة قانونية سليمة

د. بحر: نحمل الاحتلال مسؤولية حياة الأسرى في ظل تفشي كورونا بالسجون، وندعو لتوفير اللقاح لهم

الأسرى، مشيراً إلى أن 250 أسير مصاب بفيروس كورونا مؤثر خطير". وأوضح المدعون إلى أنه هناك خوف أن تكون الأعداد أكثر بكثير ولكن يحاول الاحتلال تضليل الرأي العام من خلال هذا الرقم، مطالباً المجتمع الدولي بالخروج من حالة الصمت والعمل لحماية الأسرى في سجون الاحتلال. من ناحيته: أكد المتحدث باسم فصائل المقاومة في الوقفة هاني حسونة، استمرار عمل الفصائل كافة لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال، موضحاً أن إنجاز صفقة تبادل أسرى مع الاحتلال واجب حتى يتنسم أكبر قدر من أسرانا الحرة، داعياً السلطة برام الله لحمل ملف الأسرى في المحافل الدولية، ولتحمل مسؤولياتها في تسييل قضيتهم وتقديم قدرة الاحتلال للمحاكم الدولية.

مع الانتخابات وفقاً لأصول
وحول ملف الانتخابات، قال بحر: "إننا مع الانتخابات ومع وحدة الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب أن تعالج بعض الملفات ومن بينها إعادة الحقوق للأسرى المقطوعة روابتهم، فكيف يمكن للانتخابات أن تنجح والأسرى وأسر الشهداء مقطوعة روابتهم، وغزة محاصرة؟!". وأضاف "نحن مع انتخابات قانونية نزيهة، في ظل منظومة قضائية نزيهة وليست ممنهجة، ومع لجنة تحضر للانتخابات تضم كافة شرائح ومناطق الوطن، لنسير سوياً في طريق الوحدة الوطنية بخطى ثابتة". من جهته: قال وكيل وزارة الأسرى والمحررين بهاء الدين المدعون: "إن الاحتلال سخر كل الطاقات لكسر إرادة الأسرى، الأمر الذي يتطلب منا كفلسطينيين التوحد من أجل الدفاع عن

في سياسة الإهمال الطبي. وأوضح بحر: أن حوالي "700" أسير مريض في سجون الاحتلال لا يتلقون أي رعاية طبية، ومن بينهم مرضى سرطان، ومرضى كبد، ومرضى كلي، وغيرها من الأمراض، وزادت خطورة الأمر مع تفشي فايروس كورونا داخل السجون، حيث أصيب مؤخراً الأسير عبد الله البرغوثي صاحب أعلى حكم في العالم وهو "67" مؤبداً. وأكد أن الاحتلال مطالب بتوفير الرعاية الصحية والطبية للأسرى، وتوفير لقاحات كورونا، ووقف سلسلة الانتهاكات والمخالفات القانونية بحق الأسرى، داعياً اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان للتدخل الفوري لإنقاذ الأسرى من جرائم الاحتلال ومحاسبته على مخالفته للقوانين والشرائع الدولية.

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر على ضرورة تظافر كل الجهود لحماية الأسرى في سجون الاحتلال، خاصة مع تصاعد وتيرة سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى مع تفشي فايروس كورونا، لافتاً إلى أن "250" أسيراً قد أصيبوا بالفايروس. جاءت تصريحات بحر: أثناء وقفة تضامنية نظمها المجلس التشريعي بالتعاون مع وزارة الأسرى والمحررين وفصائل المقاومة بمقر وزارة الأسرى بغزة، وقال: "إن الأسرى وهبوا زهرات حياتهم في سبيل القدس وفلسطين، لذا واجب على الكل الفلسطيني أن يقف معهم ويدافع عنهم". ونوه إلى أن أسرانا يتعرضون لأبشع أشكال الاجرام من قبل الاحتلال الصهيوني الذي يحاول كسر إرادتهم ويتحدى القوانين والأعراف المتعلقة بحقوق الإنسان، محذراً من خطورة استمرار الاحتلال

التشريعي يصدر تقريره السنوي لعام 2020م

تضمن سن "13" قانون و"159" اجتماع للجان و"51" جلسة استماع لمسؤولين و"52" زيارة ميدانية ومتابعة "516" شكوى

وأجرت الإدارة العامة للشؤون القانونية "22" دراسة قانونية، و"64" مذكرة قانونية، و"10" اجتماعات وورش عمل، وساهمت بإنضاج "25" مشروع قانون. وغطت الإدارة العامة للإعلام "577" فعالية، و"7" مؤتمرات صحفية لرئاسة المجلس ولجانته المختلفة، وأعدت "92" تقرير ومقابلة صحفية مع نواب المجلس في غزة والضفة، وأصدرت "146" تصريح وبيان صحفي، وأنجزت "25" عدد من صحيفة البرلمان، فيما أنتجت "26" مادة اعلامية تنوعت بين "انفوجرافيك" وانفويديو". ونسقت دائرتي العلاقات العامة والبروتوكول "6" وقفات احتجاجية أو تضامنية، وأشرفت على "25" فعالية داخلية وخارجية، وأكثر من "154" نشاط اجتماعي وخدمي، واستقبلت "17" وفد محلي ومدربي.

بالإضافة لتقارير أخرى، وسن المجلس "13" قانون بقراءات مختلفة، أبرزها قانون مكافحة جائحة كورونا، وقانون تنظيم وتركيب كاميرات المراقبة. **لجان المجلس**
ومارست لجان المجلس المختلفة دورها خلال عام 2020م في الدورة غير العادية الخامسة وعقدت "159" اجتماعاً، و"51" جلسة استماع لمسؤولين حكوميين، ونفذت "52" زيارة ميدانية، و"6" ورش عمل، بالإضافة لمتابعة "516" شكوى. فيما شكل المجلس ثلاثة لجان برلمانية خاصة لتقصي الحقائق حول أحداث مهمة، عقدت "3" جلسات استماع و"8" اجتماعات مختلفة وأنجزت تقارير مهمة. **الأمانة العامة والإدارات**
ونفذت الأمانة العامة للمجلس نحو "22" لقاء إعلامي، وعقدت "29" اجتماع، وأصدرت أكثر من "169" مراسلة.

ومؤتمر إلكتروني دولي آخر لإطلاق الحملة البرلمانية الدولية "برلمانيون ضد التطبيع". **رئاسة المجلس**
هذا وشارك رئيس المجلس بالإنابة د. أحمد بحر: بـ "34" فعالية وطنية، منها استقبال "11" وفداً، وزيارة أربع وزارات حكومية، بالإضافة لـ "19" فعالية أخرى. وعقدت رئاسة المجلس خلال عام 2020، نحو أربع مؤتمرات صحفية، منها مؤتمر حول الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا، وآخر لرفض التطبيع مع الاحتلال، وأصدرت نحو "23" بيان صحفي عالجت الشأن السياسي العام. **قوانين وتقارير**
كما عقد المجلس "18" جلسة، اعتمد خلالها "13" تقرير منها تقارير رصدت معاناة الأسرى في سجون الاحتلال، وآخر حول الذكرى الثانية والسبعين للنكبة

أصدر المجلس التشريعي تقريره السنوي لعام 2020م، والذي تضمن أكثر من ألف نشاط وفعالية بين جلسات للمجلس وسن قوانين جديدة وتعديل بعضاً من القوانين القديمة، وعرض تقارير سياسية، وجلسات استماع ومساءلة للمسؤولين الحكوميين وغير ذلك من أنشطة وفعاليات، وفيما يلي عرضاً موجزاً للتقرير: **الدبلوماسية البرلمانية**
وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية نفذت رئاسة المجلس أكثر من "50" فعالية شملت زيارة دولية خارج الوطن، وإرسال عشرات البرقيات والرسائل الدولية، بالإضافة لعقد ندوات ومؤتمرات الكترونية، بالشراكة مع أكثر من دولة، كان أبرزها المشاركة في مؤتمر دولي دعماً للقضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية تم تنظيمه على مستوى برلمانات الدول الآسيوية،

لجنة الداخلية تستمع لوكيل وزارة الداخلية



وناقش النواب مع اللواء أبو نعيم، العديد من القضايا المهمة منها: مهام أفراد الشرطة الفلسطينية خلال فترات الحجر، ومدى التزام المواطنين بالإغلاق يومي الجمعة والسبت، واعتداء بعض المواطنين على أفراد الشرطة في بعض المناطق، وسبل معالجة الوزارة لهذه الإشكاليات، بالإضافة للموم والصعوبات التي تعانيها الوزارة. بدوره أشاد رئيس اللجنة النائب الأشقر؛ بالدور الريادي لوزارة الداخلية في متابعة الشأن العام والحفاظ على السلم والأمن المجتمعي، مقدراً الجهود التي تبذلها الوزارة في ظل الظروف والضغوطات العامة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني اللواء توفيق أبو نعيم، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، ومشاركة النواب: مروان أبو راس، وسالم سلامة، ويونس أبو دقة، وجميلة الشنطي. وفي معرض رده على تساؤلات النواب استعرض اللواء أبو نعيم: إنجازات وزارته خلال العام المنصرم، موضحاً قدرة الوزارة على المحافظة على أمن المجتمع رغم قلة الإمكانيات المادية المتوفرة، لافتاً للإجراءات المتخذة من قبل أجهزة الوزارة وطواقم العاملين فيها بهدف حماية شعبنا من جائحة كورونا.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

مع الانتخابات.. وضد الاستبداد والتنسيب

منذ مطلع شهر أكتوبر من العام الماضي انتظر شعبنا الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية خطوة جديّة من حركة فتح باتجاه تنفيذ مخرجات حوار إسطنبول بين حركتي فتح وحماس الذي أثمر عن تفاهات وتوافقات مهمة لإنهاء الانقسام وتوحيد مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وتفعيل المقاومة الشعبية وإجراء الانتخابات العامة وتكريس أسس وأصول الشراكة الوطنية في إطار ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، إلا أن حركة فتح أهدت، فيما بعد، تلكواً واضحاً وتباطؤاً مقصوداً، وعملت على تعطيل تنفيذ مخرجات الحوار، ولم تعطِ الأمر لتنفيذ التفاهات، ليدخل حراك المصالحة طور الجمود الكامل عدة أسابيع قبل أن تبادر حركة حماس بإرسال رسالة إلى السيد محمود عباس، ما أدى إلى كسر الجمود وتحريك المياه الراكدة، وصولاً إلى إصدار المرسوم الرئاسي الخاص بالانتخابات.

في سائر الحوارات الماضية أثمرت الجهود المبذولة عن اتفاقيات وتفاهات بين حركتي فتح وحماس، إلا أن الفشل أو الإفشال كان سيد الموقف بفعل ارتهان السلطة وفتح لأجندة الخارجية وتغليب الاعتبارات والضغوط الإقليمية والدولية على مقتضيات المصلحة الوطنية العليا لشعبنا وقضيتنا.

وكنا ننتظر، كما كافة أبناء شعبنا، تطبيقاً صادقاً وأميناً للتفاهات المبرمة، غير أن السيد محمود عباس أصدر عدة قرارات بقوانين حول السلطة القضائية والمحكمة النظامية والإدارية، فضلاً عن تعيين وترقية قضاة وإحالة آخرين على التقاعد، ما يمس مباشرة باستقلال السلطة القضائية، وينتهك مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات الذين يقوم عليهم النظام الدستوري الفلسطيني، ويعزز من سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية من خلال سيطرتها على تعيين رئيس المحكمة العليا/ رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتعزيز سيطرة رئيس مجلس القضاء الأعلى على القضاة وعلى المجلس نفسه، فضلاً عن انتهاك مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل والذي يمثل ركناً رئيسياً في ضمان استقلال القضاة.

إن تجرؤ السيد عباس على العبث في السلطة القضائية وقوانينها بشكل استنساخ لتجارب سابقة تهدف إلى ضمان فرض المزيد من هيمنة السلطة التنفيذية على مقاليد السلطة القضائية، واغتصاباً لصلاحيات المجلس التشريعي كونه صاحب الاختصاص الدستوري الأصيل بإصدار القوانين والتشريعات المختلفة، وما احتجاج واضراب نقابة المحامين بالضفة الغربية عنا ببعيد.

ولا يخفى على أحد أن هذه القرارات بقوانين حول السلطة القضائية تنسف أي جهد حقيقي لإصلاح القضاء وتحيله إلى مجرد "تابع" للسلطة التنفيذية، وتجعل رقاب القضاة تحت سيف العقوبات، وتحولها إلى مؤسسة مسيئة تآمر بأوامر عباس والسلطة، فإذا كانت السلطة القضائية التي يفترض بها أن تكون حارسه لسيادة القانون والحريات - على هذه الشاكلة، فكيف يمكن الوثوق بها وأئتمانها على إرادة شعبنا في الانتخابات التي ستقرر جزءاً مهماً من مصير وتوجهات شعبنا، ومنحها حق الفصل القانوني في الدعاوى والخلافات والمخالفات المتوقعة؟!

لذا، فإننا نحذر من تغول السلطة على الجهاز القضائي واغتصابها لصلاحيات المجلس التشريعي وانتهاكها للنصوص والمبادئ الدستورية، ونرى في ذلك تعبيراً عن عدم الإيمان الحقيقي بمبدأ المصالحة، وانعدام الجدية تجاه حل الأزمة الفلسطينية الداخلية، والعمل على توفير البيئة المناسبة وكل ما يتطلبه إنجاز العملية الانتخابية.

وإذ نؤكد في المجلس التشريعي ترحيبنا بالدعوة إلى الانتخابات من حيث المبدأ، إلا أننا في الوقت نفسه نؤكد أن ذلك لا يعدو كونه خطوة إجرائية وأولى فحسب ولا يمكن الاقتصار عليها، إذ يستلزمها التراجع عن القرارات الخطيرة المتغولة على السلطة القضائية، والكثير من العمل والجهد لتحسين الجبهة الداخلية، وتوفير البيئة والمناخ اللازمة لإنجاح العملية الديمقراطية وإشاعة الحريات وتقديم الضمانات اللازمة لاحترام النتائج، وحل الملفات والقضايا العالقة التي تشكل قنابل موقوتة في وجه الانتخابات.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني ندعو الكل الوطني الفلسطيني إلى بلورة مواقف عملية ضاغطة لإجبار السلطة والسيد عباس على احترام السلطة القضائية والمنظومة القانونية والدستورية الفلسطينية، وقطع الطريق على كل من يحاول التأثير السلبي وغير القانوني في مجرى الانتخابات وفرض وقائع ونتائج استباقية لا يمكن القبول بها بأي حال من الأحوال.

ومهما يكن من أمر، فإننا سنبقى الأشد حرصاً على احترام إرادة شعبنا الفلسطيني الحرة، وسنبقى المصالحة الوطنية على أسس الشراكة الكاملة قرارنا الاستراتيجي الذي لن نكل أو نمل في سبيل إنجاحه وإتمامه مهما كانت الظروف والتحديات، وسنبقى على عهدنا مع الله تعالى ومع أبناء شعبنا على التمسك بحقوقنا وثوابتنا الوطنية والدفاع عنها حتى كسر الحصار الظالم عن غزة وإنجاز مشروع التحرر الوطني ورفع رايات الحق الخالدة وألوية النصر المجيد في كافة ربوع فلسطين بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

اللجنة الاقتصادية تبحث إعادة فتح الأسواق الشعبية



صحة المستهلكين.

مسودة قانون الصناعة والسياسات التجارية

كما استعرضت اللجنة مسودة قانون الصناعة والسياسات التجارية الهادف لحماية الانتاج المحلي، وبحثت شكوى أصحاب شاحنات البترول وأحالتها لجهات الاختصاص لإيجاد الحل المناسب لها، وناقشت اللجنة الاتفاق بين اللجنة الحكومية وأصحاب المولدات حول تسعيرة الكهرباء التجارية، مؤكدة أنها ستتابع الموضوع مع الجهات المختصة لتفادي حدوث أي اختلاف في المستقبل.

والمواطنون بإجراءات السلامة، مؤكداً أن التشريعي سيبحث مع كافة الجهات ذات العلاقة ليكون هناك رؤية بخصوص الأسواق الشعبية بشكل عاجل، وذلك من باب الموازنة في حماية للمجتمع من كورونا، وتلبية احتياجات المواطنين.

وتناقش قضية البيض المخضب إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً بحضور النواب: عاطف عدوان، ويسرف الشرافي، وسالم سلامة، وجميلة الشنطي، ناقشت خلاله قضية البيض المخضب، حيث أكدت اللجنة على ضرورة التزام أصحاب المزارع بشروط وزارة الزراعة الخاصة باستيراد البيض المخضب: مطالبة وزارة الاقتصاد بعدم التهاون مع أي تاجر مخالف للشروط حفاظاً على

استقبلت اللجنة الاقتصادية وفدًا من ممثلي الأسواق الشعبية "أصحاب البسطات"، بحضور النواب: عبد الرحمن الجمل، وسالم سلامة، ومحمد شهاب، ويونس أبو دقة؛ واستمعت لشكاوهم المتمثلة بإغلاق الأسواق.

وقال النائب سلامة: "إن أصحاب البسطات" والعاملين في الأسواق الشعبية الأسبوعية، تقدموا بطلب إعادة فتحها وذلك أسوة بباقي المؤسسات التي تم استئناف العمل فيها في إطار التخفيف من إجراءات الإغلاق كالمساجد والمدارس وغيرها".

وأوضح أن قرار إعادة فتح الأسواق الشعبية قد يخفف من الضغط على الأسواق العادية ويخفف الازدحام في أيام محددة شريطة أن يلتزم الباعة

النائبان سلامة والجمل يلتقيان مدير مباحث الوسطى



وخاصة فيما يتعلق بسرعة إنجاز القضايا والانتهاج منها رغم قلة الامكانيات المادية واللوجستية المتاحة، مؤكداً متابعتهم لكافة القضايا المطروحة، وشاكراً النائبين لزيارتهم ومتابعتهم لقضايا المواطنين.

المواطنين بالمحافظة، مشيدين بجهود المباحث في متابعة قضايا المواطنين وحل مشاكلهم والسهرة على راحتهم، ومستعرضين بعض القضايا العالقة من أجل متابعتها والسعي لإيجاد حلول مناسبة لها. بدوره شرح المقدم محمود البيومي؛ أهم إنجازات مباحث الوسطى

التقى النائبان عن كتلة التغيير والاصلاح البرلمانية بالمحافظة الوسطى سالم سلامة وعبد الرحمن الجمل، مع مدير مباحث المحافظة المقدم محمود البيومي، وذلك منتصف الأسبوع الجاري بمكتبه بدير البلج، وبحثوا معه عدد من القضايا التي تهم

لجنة الأقصى تستعرض انتهاكات الا...

الن...
الاحتلال يسعى لت...
وتقسيم الأقصى
تمهيداً لبن...

د. أحمد بحر: تطبيع بعض
الأنظمة العربية مع الاحتلال
طعنة غادرة في قلب القدس
وفلسطين



أكد نواب المجلس التشريعي أن مدينة القدس تعرضت خلال العام المنصرم لأبشع حملات التهويد والضغط على أهلها بهدف إجبارهم على الرحيل، بالإضافة لسعي الاحتلال لفرض التقسيم المكاني والزمني وطمس المعالم الإسلامية في المدينة المقدسة، واستمع النواب لتقرير لجنة القدس والأقصى حول واقع مدينة القدس وانتهاكات الاحتلال بحق أهلها وذلك خلال جلسة عقدها التشريعي بمقره نهاية الأسبوع المنصرم، ودعا التقرير برلمانات العالم لتشريع قوانين تجرم التطبيع مع الاحتلال وتنبذ المطبعين معه، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

الهدم ومصادرة الأملاك

ولفت التقرير إلى أن قوات الاحتلال هدمت أكثر من "193" منشأة سكنية وزراعية ومحال تجارية وورش صناعية، بينها أكثر من "95" منشأة أجبر أصحابها على هدمها بأيديهم، فيما سلمت عشرات العائلات قرارات بإخلاء منازلهم مما يهدد قرابة "115" عائلة بفقدان منازلهم وعقاراتهم؛ هذا ومنعت قوات الاحتلال مدرستي "الوعد الصادق" و"الفرسان" في مدينة القدس من افتتاح الفصل الدراسي الثاني، بحجة عدم حصولهما على تراخيص، وإغلاق مدرسة عبد الله بن الحسين الثانوية للبنات في حي الشيخ جراح بالقدس.

الاعتداء على المقدسات

ورصد أبو حلبية في تقريره: مجموعة من الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس جاءت على النحو التالي:
1. أضرت مجموعة من المستوطنين النار في مسجد البدرية وخطت على جدرانه شعارات معادية للفلسطينيين والمسلمين.
2. منعت سلطات الاحتلال ترميم قبة الأردبيلي الواقعة في مقبرة باب الرحمة، مما أدى لانهايار الجزء الجنوبي منها.
3. هدمت بلدية الاحتلال الجزء السفلي من الدرج المؤدي إلى المقبرة اليوسفية وطريق باب الأسباط الموصل إلى البلدة القديمة من القدس.
4. جرفت بلدية الاحتلال بالقدس مناطق واسعة للبدء بعمل مسار الحديقة التوراتية والقطار الهوائي.
5. وأقرت محكمة الاحتلال الصهيوني

المسجد الأقصى، واعتبرت الاتفاقيات أن الكيان الصهيوني سلطة شرعية مقبولة ومؤيدة على المسجد الأقصى، وعرفت الأقصى بأنه المسجد القبلي فقط، دون المساحات والمكونات الأخرى من ساحات وبحات ومصاطب وقباب وبوائك كلها اعتبرتها الاتفاقيات بمثابة مساحات مشتركة بين اليهود والمسلمين.

اقتحامات متكررة

وبيّن أبو حلبية في تقرير لجنته: أن عام 2020، شهد اقتحامات متعددة ومتكررة لأكثر من "20" ألف مستوطن يهودي اقتحموا المسجد الأقصى بحراسة قوات الاحتلال، بينهم أعضاء في الكنيست الصهيوني، غالبيتها كانت خلال فترة الأعياد اليهودية، فيما فرضت سلطات الاحتلال قيودها على دخول المصلين لأداء صلاة الجمعة.

الاعتداءات على المقدسين

وأشار التقرير لارتقاء ستة شهداء مقدسين برصاص قوات الاحتلال خلال العام الماضي، فيما تم اعتقال أكثر من "1979" فلسطينياً من القدس بعضهم مسؤولين في دائرة الأوقاف الإسلامية وحراس المسجد الأقصى؛ بينهم: "100" من النساء، و"372" من القاصرين والأطفال.
وأبعدت قوات الاحتلال نحو "363" مواطناً عن مدينة القدس لمدد تتراوح بين أسبوع إلى "6" أشهر، منهم رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى الشيخ الدكتور عكرمة صبري، ومدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية الشيخ الدكتور ناجح بكيرات.

اتفاقتهم مع الاحتلال.

وثنى بحر: مواقف الدول العربية التي رفضت التطبيع وخصوصاً الكويت والجزائر وموريتانيا، مشيداً بالجهود الحثيثة التي يبذلها بعض البرلمانيين في هذه الدول لتشريع قانون يجرّم التطبيع مع الاحتلال ويعاقب المتورطين فيه، مرجحاً بالجهود الوطنية لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإجراء الانتخابات العامة.

تقرير لجنة القدس

بدوره تلا رئيس لجنة القدس النائب أحمد أبو حلبية، تقرير لجنته حول انتهاكات الاحتلال في القدس وواقع المدينة خلال العام "2020م" لافتاً إلى أن مدينة القدس تواجه محاولة لتصفية هويتها باعتبارها مركزاً لحرب الهوية، مضيفاً أن إدارة "ترامب" منحت الاحتلال غطاءً أمريكياً لتصفية الوجود العربي "الإسلامي والمسيحي" في مدينة القدس. وأوضح أبو حلبية: أن الاحتلال فرض إغلاقاً شاملاً على المسجد الأقصى وهو الأطول منذ الاحتلال الصليبي؛ وقد بلغت أيام الإغلاق "69" يوماً وذلك بحجة مكافحة كورونا، لافتاً إلى أن الصهاينة المتطرفين أصبحوا أكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات بالسماح للمغتصبين الصهاينة بتنفيذ اقتحاماتهم للأقصى وفرض إقامة صلواتهم وشعائرهم وطقوسهم بصورة علنية.

ونددت باتفاقيات التطبيع التي أبرمتها كلاً من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب مع الاحتلال؛ مبيناً أن تلك الاتفاقيات تضمنت بنود بالغة الخطورة منها: طمس هوية

إرهاب صهيوني

وافتح رئيس المجلس التشريعي بالإنازة أحمد بحر الجلسة بالتأكيد على أن مدينة القدس تواجه اليوم مزيداً من العنصرية والإجرام والإرهاب الصهيوني، وتعرض في كل لحظة لحملات وهجمات صهيونية بشعة لتغيير هويتها وطمس معالمها العربية والإسلامية والمسيحية وروحها الثقافية والحضارية، ومحاولة سلب والغاء الحق والوجود الفلسطيني فيها.

وشدد بحر: خلال كلمته في مستهل الجلسة التي عقدت لعرض تقرير لجنة القدس والأقصى لعام 2020، أن المجلس التشريعي يعول على شعبنا ومقاومته الباسلة لنصرة القدس والأقصى، وعلى صمود أهلنا المقدسين والمرابطين والمرابطات بالأقصى.

وقال "إن اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال تشكل طعنة غادرة في قلب القدس وفلسطين، لما نصت عليه هذه الاتفاقيات من تحالفات استراتيجية وتام مع مواقف وسياسات الاحتلال، وإيجاد بوابة لاختراق القضية الفلسطينية العادلة".

وأضاف أن الواجب الوطني والتاريخي والإنساني يقتضي مقاطعة المطبعين، سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، مبيناً أن المجلس التشريعي سيكرس جهده لعقد المؤتمرات الدولية لتحشيد جهود رؤساء ونواب البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات البرلمانية، لتحريم وتجريم التطبيع والضغط على المطبعين للتراجع عن

احتلال في القدس خلال عام 2020م

النائب أبو حلبية: ندعو برلمانات العالم لمقاطعة المطبوعين وتجرير التطبيع وتعزيز صمود المقدسيين



واب: هجير المقدسيين
مكانياً وزمانياً
بناء الهيكل



الأمر الذي يدل على إصرار الشعوب العربية على مناهضة التطبيع. كما وجه التحية للنائب الجزائري يوسف عجيسة، الذي تقدم بمشروع قانون للبرلمان الجزائري

لرفض التطبيع وتجريره، مثمناً موقف البرلمان الموريتاني الراض للتطبيع مع الاحتلال، وداعياً كل البرلمانات العربية والحررة أن تحذوا حذو الجزائر وموريتانيا.

النائب سالم سلامة



بدوره نوه النائب سالم سلامة في مداخلة إلى أنه لا يوجد دليلاً واحدة تثبت أي وجود للاحتلال على أرضنا المباركة فلسطين، بينما يُصرّ الاحتلال على وصف بلادنا المحتلة "باليهودية" ويسعى لترسيخ مفهوم "يهودية الدولة".

ودعا النائب سلامة: الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم لدعم القدس وضرورة توفير كل سبل الدعم والصمود للمقدسيين في وجه الاحتلال وممارساته ومخططاته الهادفة لتهود المدينة وطمس معالمها الإسلامية عبر مشاريع استيطانية عملاقة مدعومة من أعداء الشعب الفلسطيني.

النائب محمد فرج الغول



أما رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول؛ فقد أكد على ضرورة تسليط الضوء على معاناة أهل القدس منذ الاحتلال الصهيوني، داعياً لمتابعة كل التوصيات المتعلقة بشأن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية على حد سواء.

وشدد على أن تصاعد جرائم الاحتلال بالقدس يأتي كنتيجة طبيعية لهزيمة بعض الأنظمة للتطبيع مع الاحتلال وتدنسين العلاقات السياسية والدبلوماسية معه؛ مضيفاً بالقول: "نحن نعتبر التطبيع وإقامة العلاقات مع الاحتلال بمثابة طعنة غادرة في خاصرة شعبنا الفلسطيني البطل".

كل من يدخل القدس والأقصى بموجب اتفاقيات التطبيع الأخيرة مع الاحتلال. 8. مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بمحاسبة الاحتلال على جرائمه بحق القدس والمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

مداخلات النواب
النائب يونس أبو دقة

النائب يونس أبو دقة؛ أكد أن الاحتلال يسعى لإغراق القدس وتطويقها بالمستوطنات وحصر المقدسيين في ساحات وأماكن ضيقة، وسيطر على مصادر المياه، وهدم البيوت والمنشآت التجارية واهية. وقال: "إن ممارسات وجرائم الاحتلال هدفها الضغط على المقدسيين ودفعهم لترك المدينة، واستمرار الانتهاكات بهدف لمحاولة تقسيم الأقصى المبارك مكانياً وزمانياً تمهيداً لبناء الهيكل وهذا الأمر لن يحدث طالما أن شعبنا يرفض التطبيع ويقاوم الاحتلال ويسانده بذلك أحرار العالم".

النائب يونس الأسطل



من جهته؛ قال النائب يونس الأسطل: "إن استمرار إفساد الصهيونية في أرض فلسطين المقدسة مؤشّر واضح لنهاية الاحتلال، وهناك أدلة واضحة على ذلك من القرآن والسنة".

ولفت إلى أن كل جرائم الاحتلال تهدف لاستفزاز شعبنا ومحاولته لطرده من بلادنا لتبقى فلسطين لليهود، معقبا بقوله: "وهذا لن يتم لأن شعبنا صامد متمسك بوطنه وأرضه ومقدساته". وتابع: "على الأمة العربية والإسلامية العمل لوقف التنسيق والتطبيع مع الاحتلال حتى لا يكون هناك حجة للاحتلال في الاستمرار بجرائمه".

النائب مشير المصري

من ناحيته، تقدم النائب مشير المصري؛ بالتحية للطيار التونسي الحر منعم صاحب الطابع؛ الذي رفض الإقلاع بطائرة امارتية نحو الكيان، في موقف واضح برفض التطبيع،



الصهيوني وإفشالها. 2. مطالبة سلطة رام الله بتعزيز الإرادة الشعبية المقدسية، وتذليل كل العقبات أمام استعادتها واحتضانها سياسياً ومعنوياً ومادياً واعتماد الموازنات اللازمة لدعم مشاريع أهلنا بالقدس. 3. دعوة البرلمانات العربية والإسلامية لتجريم التطبيع مع الاحتلال، والزمام الحكومات بوقف أي شكل من أشكال التطبيع، ووضع القوانين اللازمة لإجبار الدول المطبّعة على التراجع عن تطبيعها. 4. نثمن دور البرلمانات التي سنّت قوانين واضحة لمناهضة التطبيع، مثل: البرلمان الكويتي والبرلمانات التي قدم فيها مشاريع قوانين لتجريم التطبيع مثل: البرلمان الجزائري والموريتاني. 5. مطالبة فصائل المقاومة الفلسطينية بالضرب بيد من حديد كل من يمس قدسية المسجد الأقصى وتفعيل شتى أنواع المقاومة للاحتلال. 6. دعوة وسائل الإعلام الحرة العربية والإسلامية والدولية للحفاظ على حالة يقظة إعلامية نشطة، وكشف الانتهاكات الصهيونية في الأقصى والقدس ومتابعتها والتحذير منها؛ والتهيئة لحراك جماهيري فلسطيني عربي وإسلامي محتضن وداعم للحراك الشعبي في القدس. 7. ندعو علماء الأمة الصادقين الغيورين؛ لتمتين الوعي الإسلامي بموقف شرعي واضح؛ يجرم اقتحام الأقصى، ويرفض اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال، وتعزيز مشروعية طرد

قرار قضائياً ببيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وهي وقفية مسيحية في مدينة القدس المحتلة لصالح جمعية المستوطنين الصهاينة. 6. قررت سلطات الاحتلال إخلاء المستأجرين الفلسطينيين من العقارات والفنادق الكبيرة بوابة الخليل، على الرغم من صلاحية عقود الإيجار الخاصة بهم. 7. البدء بتنفيذ حملة صهيونية منهجية ضد العرب المسيحيين لإجبارهم على الهجرة من القدس.

الاستيطان والتهود

1. طرحت سلطات الاحتلال مناقصات لبناء نحو "35000" وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة. 2. وأقرت سلطات الاحتلال تنفيذ بناء مشروع سكة حديد تحت الأرض تصل ما بين الجزء الغربي من مدينة القدس ومنطقة باب المغاربة وصولاً إلى تخوم المسجد الأقصى. 3. شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذ خطة لتهود منطقة وادي الجوز، وهدم أكثر من "200" منشأة صناعية لفلسطينيين في المنطقة، وبناء حوالي "900" غرفة فندقية استيطانية مكانها.

التوصيات

هذا وأوصى التقرير بما يلي: 1. نثمن موقف أهلنا المقدسيين الصامدين المرابطين والمرابطات في القدس والمسجد الأقصى المبارك ونطالبهم بالاستمرار بالصمود ومواجهة مخططات العدو

د. بحر يدعو البرلمان الجزائري للإسراع في سن قانون يجرم التطبيع

الشارع العربي والإسلامي المناصر للحق الفلسطيني.

ودعا البرلمان الموريتاني للإسراع في سن قانون حازم يجرم التطبيع مع الاحتلال بأشكاله كافة وإقرار عقوبات رادعة بحق المطبوعين وكل من يشجع على التطبيع مع الاحتلال.

وطالب بحر؛ برلمانيين العالم العربي والإسلامي بالعمل الجاد من خلال برلماناتهم بهدف إسقاط التطبيع ومعاقبة فاعليه، ومحاصر الاحتلال وعزله في الساحات الدولية؛ وطرد ممثليه من المنتديات العالمية والبرلمانات الدولية.

منادياً بالاتحادات والمنتديات البرلمانية الدولية بمعاقبة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وطرد ممثلي وبرلماني الاحتلال من المحافل الدولية.



التطبيع مع الاحتلال وقال في تصريح صحفي: "إن الدعوات البرلمانية الراضة للاحتلال والتطبيع معه تأتي في سياق الانسجام التام مع نبض



ويشيد بمطالبة برلمانيين موريتانيين بسن تشريع يجرم التطبيع إلى ذلك أشاد بحر؛ بدعوة البرلمانيين الموريتانيين لسن قانون يجرم

ثمن رئيس المجلس التشريعي بالإجابة أحمد بحر، الجهود والمواقف الجزائرية "رئاسة وبرلمانا وحكومة وشعبا"، المُساندة للقضية الفلسطينية العادلة والمدافعة عن الحقوق الفلسطينية، والرافضة للتطبيع مع الاحتلال.

جاء ذلك في رسالة وجهها لرئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري سليمان شنين، وأكد فيها أن المواقف الجزائرية الشجاعة برفض كل أشكال التطبيع والهرولة تجاه الكيان الصهيوني تعبر عن أصالة الشعب الجزائري الشقيق ومواقفه التاريخية في نصره شعبنا وإسناد حقه وتعزيز صموده على أرضه المقدسة، داعياً البرلمان الجزائري إلى تبني إرادة ونبض الشعب الجزائري الراض للتطبيع، والإسراع في سن قانون يجرم التطبيع مع الاحتلال.

مرحبين بصدور المرسوم

نواب: على السلطة تهيئة الأجواء المناسبة لانتخابات حرة ونزيهة



النائب نايف الرجوب



النائب باسم زعارير



النائب ناصر عبد الجواد



النائب فتحي قرعاوي



النائب عبد الرحمن زيدان



النائب حسن خريشة



رئيس المجلس د. دويك

صعوبات على مستوى الأمن الداخلي ومظالم كثيرة، مطالباً برد الحقوق إلى أصحابها على طريق الوصول إلى المصالحة.

ووجه النائب زعارير رسالة إلى أصحاب القرار الذين سيجتمعون في القاهرة الأسبوع القادم بأن يكونوا على قدر المسؤولية وأن يضعوا مصلحة الشعب الفلسطيني نصب أعينهم وأن يدركوا أنه بحاجة إلى الوحدة من أجل الوصول إلى الحرية.

النائب نايف الرجوب

من جانبه شدد النائب نايف الرجوب، على ضرورة احترام نتائج الانتخابات، محذراً من أي خطوة لإبطائها.

وقال الرجوب: "إن أي عملية انتخابية يجب أن يكون لها استحقاقات أهمها تهيئة الأجواء المناسبة بالضفة الغربية وإطلاق الحريات ووقف الاعتقال السياسي".

ولفت لأهمية تجاوز العراقيل التي قد تصطدم بها الانتخابات والضغوط التي قد تمارس على شعبنا من قبل جهات معينة بغرض إفشالها، منادياً بسرعة برفع العقوبات عن غزة وتوقف السلطة عن سياسة التضييق على عليها.

السلطات وتعطيل المجلس التشريعي وانتهاء سياسة حكم الرجل الواحد التي يمارسها "أبو مازن" منذ سنوات.

وطالب قرعاوي، باستغلال فرصة الانفراج الداخلي، والبناء عليها للخروج في برنامج متكامل للوحدة الداخلية استعداداً للمرحلة القادمة بكل تبعاتها.

النائب ناصر عبد الجواد

من ناحيته شدد النائب ناصر عبد الجواد؛ على ضرورة أن يكون الحوار الذي يسبق الانتخابات جاد وحقيقي حتى تظهر وتتبين نوايا لكل الأطراف، مطالباً السلطة برفع العصا عن الحريات العامة في الضفة والسماح للتنظيمات والفصائل بحرية العمل والتحرك ووقف الاعتقال والاستدعاءات على خلفية الانتماء السياسي. وأكد عبد الجواد، أن القائمة الموحدة حل لكثير من العقبات وخاصة في الضفة التي تعاني من جور واعتداءات الاحتلال وظلم أجهزة أمن الضفة.

النائب باسم زعارير

بدوره أكد النائب باسم زعارير، أن الشعب الفلسطيني عانى لسنوات طويلة من الانقسام كما عانت الضفة الغربية من

لتجنب أي تصادم، مضيفاً من الضروري وجود توافق حول المرجعية القضائية لتجنب أي خلافات.

النائب عبد الرحمن زيدان

ولفت النائب عبد الرحمن زيدان، إلى أن مرسوم الانتخابات سيفتح باب الحوار الوطني للاتفاق على التفاصيل التنفيذية لطبي صفحة الانقسام، وترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني على صعيد السلطة ومؤسسات منظمة التحرير وإعطاء الشتات دوره المستحق، مرحباً بإصدار المرسوم الذي "طال انتظاره".

وطالب زيدان باعتماد وثيقة الوفاق الوطني كبرنامج توافقي للشعب الفلسطيني، ووقف أية خطوات أحادية سواء التعيينات أو المراسيم الاستباقية التي من شأنها تعكير صفو الأجواء.

النائب فتحي قرعاوي

أكد النائب فتحي قرعاوي أن إجراء الانتخابات العامة ضرورة وطنية للخروج من أزمة الفراغ الدستوري الذي عانت منه الأراضي الفلسطينية، مشدداً على أن إجراء الانتخابات مطلب بإنهاء حالة تفرّد السلطة التنفيذية وتغولها على باقي

رئيس المجلس د. عزيز دويك

رحب رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، بصدور مرسوم الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، واصفاً إياه بالخطوة "الإيجابية"، مؤكداً أن الضفة الغربية بحاجة إلى أجواء من الحرية، ليتسنى إجراء عملية انتخابية نزيهة.

وأوضح أن ضمان نجاح العملية الانتخابية يكمن في تحقيق شراكة حقيقية والترفع عن كل الإجراءات التي من شأنها تعكير الأجواء الداخلية، داعياً لرفع الإجراءات عن قطاع غزة كأساس للتقدم نحو إيجاد حل حقيقي على مستوى الوطن.

النائب حسن خريشة

من جانبه، نوه النائب الثاني لرئيس المجلس حسن خريشة؛ إلى أن المرسوم الانتخابي أمر إيجابي ويلبي حاجة ماسة انتظرها شعبنا طويلاً، مؤكداً على أهمية تهيئة المناخ وخاصة بالضفة الغربية لانتخابات حرة يعبر فيها الناخب عن إرادته دون ضغوط أو قيود.

وأكد خريشة، على أن صدور المرسوم يتطلب تحقيق توافق وطني حول التفاصيل المتعلقة بالعملية الانتخابية

مواقف برلمانية دولية

الاتحاد الأوروبي: المستوطنات غير قانونية

قال المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي: "إن قرار الاحتلال الأخير للمضي قدماً في خطط الموافقة على بناء ما يقرب من 800 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، يتعارض مع القانون الدولي. ودعا الاتحاد الأوروبي، حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتعليق عملية المزايدة الجارية لبناء وحدات سكنية لمستوطنة جديدة بالكامل فيما يسمى بمستوطنة "جفعات هاماتوس" المنوي إقامتها على أراضي الضفة الغربية المحتلة. وكان الاتحاد الأوروبي قد دعا سلطات الاحتلال مراراً وتكراراً إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس 2001. وأكد أن موقف الاتحاد الأوروبي ما زال ثابتاً وهو أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

نواب أوروبيون يدعون لمساعدة غزة في مواجهة كورونا

دعا نواب أوروبيون الاحتلال الصهيوني للسماح بإدخال مستلزمات مكافحة جائحة كورونا إلى قطاع غزة، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من 14 عاماً. وأعرب نحو 24 نائباً أوروبياً في عريضة صاغها المرصد الأورومتوسط لحقوق الإنسان؛ عن قلقهم من تفشي فيروس كورونا بقطاع غزة، وممارسات الاحتلال بحق القطاع.

ومن بين الموقعين على العريضة رئيس وفد العلاقات مع فلسطين في البرلمان الأوروبي النائب "مانو بينيدا"، ونائبة "مارغريت أوكين"، حيث دعا أعضاء البرلمان الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات فورية لإدخال الأدوية والإمدادات الطبية والوقائية ووحدات العناية المركزة إلى القطاع.

وتطرقت العريضة إلى الواقع الصحي والاقتصادي الهش في قطاع غزة، بسبب ممارسات وإجراءات الاحتلال، حيث طالب أعضاء البرلمان الأوروبي ترحيب الحسابات السياسية، والتركيز على إنقاذ المدنيين من محنة فيروس كورونا.

لجنة فلسطين النيابية بالأردن تدعو للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والفلسطينيين

أعربت لجنة فلسطين النيابية بالبرلمان الأردني عن اعتزازها بالجهود الدبلوماسية الأردنية، بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، في جميع المحافل الإقليمية والدولية، والهادفة لخدمة القضية الفلسطينية، ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتصدي للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وأكدت، في بيان صحفي أصدرته على لسان رئيسها النائب محمد الظهراوي، أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وطالب الظهراوي؛ المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية بضرورة التدخل الفوري للإفراج عن المعتقلين الأردنيين والفلسطينيين في سجون الاحتلال. وتابع أن "فلسطين النيابية" تحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة المعتقلين الأردنيين في سجونها، التي تفتقر إلى المقومات الإنسانية في ظل انتشار وباء فيروس كورونا.

نواب جزائريون يؤكدون دعم القضية الفلسطينية

أكد نواب جزائريون على دعم نضال الشعب الفلسطيني والوقوف مع قضيته العادلة، مشيرين إلى أن كافة القطاعات والنيارات في الجزائر تقف مع الحق الفلسطيني ومستعدة لتقديم كل ما هو مطلوب نصرته للشعب الفلسطيني. جاء ذلك خلال زيارة النواب الجزائريون زواني بن يوسف، وبن عبد الرحمن مهدي، وبوحرارة جمعي، لسفارة فلسطين في الجزائر. وشدد النواب على أن الجزائر دوماً كانت وستبقى مع فلسطين، وهذا يبدو جلياً من مواقف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، والبرلمان والأحزاب والشعب الجزائري، مؤكداً على العلاقات المتينة بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والجزائري.

برلمانيون جزائريون يملحون مشروع قانون لتجريم التطبيع

كشف النائب في البرلمان الجزائري يوسف عجيسة، أنه أودع لدى مكتب رئاسة البرلمان الجزائري مقترح قانون يجرم التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، مشيراً إلى أن نحو خمسين نائباً جزائرياً وقعوا على مقترح القانون. وأوضح النائب عجيسة، أن القانون هو الأول من نوعه بالجزائر، حيث لطالما كان الجزائريون مع الشعب الفلسطيني ولكن من باب تحصين جبهة الجزائر ضد التطبيع، فإن وجود قانون يعاقب كل من يطبع من الاحتلال سيشكل ضماناً وحماية لمعتقدات الجزائر الراضة للتطبيع والداعمة للحق الفلسطيني. وبين عجيسة، استمرار الاتصالات مع كافة الأحزاب والنيارات في البرلمان الجزائري لعرض المقترح والمصادقة عليه ليكون نافذاً بأقرب وقت ممكن، مشيراً إلى أن مشروع القانون يشمل كل أنواع التطبيع ويحصر الجزائر من هذه الجريمة النكراء.

ولفت إلى أن العقوبات التي ستفرض على المطبوعين هي الحبس من 5 إلى 15 عاماً، وغرامة مالية تتراوح ما بين 300 ألف إلى مليون دينار جزائري، مؤكداً على موقف الجزائر الراض تماماً للتطبيع، مديناً تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال والذي لا يعبر عن إرادة وتوجهات الشعوب العربية التي تصطف كلها خلف فلسطين وقضيتها العادلة.

طالبت باستئناف الدراسة الوجيهة لجميع المراحل التعليمية

لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة التعليم وتستقبل وفداً أكاديمياً



بضرورة تقييم التعليم عن بُعد، ومعالجة المشكلات التي نتجت عن إغلاق المدارس، داعياً الوزارة إلى استئناف الدراسة الوجيهة لباقي المراحل التعليمية. من طرفه ثمن النائب يوسف الشرافي؛ جهود الوزارة في إيصال المنهاج التعليمي للطلبة عبر القنوات التعليمية ومواقع التواصل المختلفة.

وأشار ثابت؛ لإطلاق الفصول التعليمية الافتراضية التي تستخدمها جميع مدارس محافظات غزة، لافتاً إلى توفير أكثر من 700 ألف مادة تعليمية ما بين عرض فيديو، أو نشر مادة إلكترونية مصاحبة لمساعدة الطلبة لاستيعاب المنهاج.

وتستقبل وفداً من الأكاديميين

العاملين بالتعليم العالي

إلى ذلك استقبل رئيس اللجنة النائب الجمل، وفداً من الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي بغزة، واستمع لمطالبهم بتعديل درجاتهم الوظيفية وفق المؤهلات العلمية التي حصلوا عليها خلال السنوات الأخيرة، معبرين عن أملهم بدعم اللجنة والمجلس التشريعي واسنادهم في حل مشكلتهم. في حين وعد النائب الجمل؛ بمتابعة المشكلة وفق الإجراءات القانونية المتبعة، مؤكداً حرص لجنته على انصاف الأكاديميين ومعالجة مشكلاتهم.

بضرورة تقييم التعليم عن بُعد، ومعالجة المشكلات التي نتجت عن إغلاق المدارس، داعياً الوزارة إلى استئناف الدراسة الوجيهة لباقي المراحل التعليمية. من طرفه ثمن النائب يوسف الشرافي؛ جهود الوزارة في إيصال المنهاج التعليمي للطلبة عبر القنوات التعليمية ومواقع التواصل المختلفة.

بيئة تعليمية آمنة وصحية

أما وكيل وزارة التربية والتعليم فقد أكد أن تقييم العملية التعليمية عن بُعد سيتم نهاية العام الدراسي، مشيراً إلى التنسيق والتوافق الكامل بين مسؤولي الوزارة في غزة ونظرائهم في الضفة حول مرحلة الثانوية العامة، مؤكداً حرص الوزارة على توفير بيئة آمنة وصحية للطلبة من خلال التعاقد مع شركات نظافة خاصة لتعقيم المدارس حفاظاً على السلامة العامة.

وحول جهود الوزارة وحرصها على إنجاز العملية التعليمية أشار ثابت؛ إلى قيام الوزارة بتجهيز بطاقات التعلم الذاتي للمراحل التعليمية من الصف الخامس وحتى الحادي عشر، وإطلاق قناة روافد التعليمية، التي تقوم ببث

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لوكيل وزارة التربية والتعليم زياد ثابت، للاطلاع على جهود الوزارة في إنجاح العملية التعليمية في غزة.

وترأس الجلسة رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، بحضور النواب: خميس النجار، ويوسف الشرافي، وسالم سلامة، ومحمد شهاب، ويحيى العبادسة، فيما رافق وكيل الوزارة، مدير عام الشؤون الإدارية رائد صالحية، ومدير عام الإشراف والتأهيل التربوي محمود مطر، ومدير مكتب الوكيل عبد الحليم صباح. من ناحيته أشار النائب الجمل، إلى أن الجلسة تأتي في سياق متابعة الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم لإنجاح العام الدراسي، واستئناف الدراسة الوجيهة للمرحلة الابتدائية في المدارس، في ظل مطالبات عدد من أولياء الأمور بعودة الدراسة الوجيهة لكافة المراحل التعليمية في مدارس غزة، مؤكداً على أهمية الأخذ بعين الاعتبار جميع عوامل الوقاية من فيروس كورونا حفاظاً على سلامة الطلاب والمعلمين على حد سواء.

بدوره طالب النائب سالم سلامة؛



لجنة الرقابة تلتقي بأصحاب الأراضي المحيطة بمعبر رفح البري